التكتل

الديمقراطي من أجل العمل و الحريات

برنامج التكتل في 100 مقترح

www.**ettakatol**.org

تقديم

الأمين العام : الدكتور مصطفى بن جعفر

التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات

التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات حزب اشتراكي ديمقراطي تأسس يوم عيد الشهداء الأبرار في 9 أفريل 1994، لكنه حرم من التأشيرة القانونية و لم يحصل عليها إلا بعد أكثر من 8 سنوات من الصمود والنضال، وتحديدا يوم 25 أكتوبر 2002.
و كان تأسيسه على أيدي مناضلين أحرار متعطشين إلى الحرية والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية ومنتمين إلى تيارات وطنية متنوعة (سياسية تقدمية ونقابية وحقوقية رابطية)، يجمع بينهم الولاء للوطن دون سواه ورفضهم للاستبداد والقهروالظلم والحيف الاقتصادي والاجتماعي والانتهازية.

و قد رفض التكتل منذ تأسيسه، التعددية المغشوشة و الانخراط في منظومة الديكور الديمقراطي لذلك ظلت السلطة في العهد البائد تحاصره وتعمل على تهميشه في الواقع السياسي والإعلامي وتحرمه من أي تمويل عمومي كما لم تحصل جريدته «مواطنون» التي بدأ صدورها في جانفي 2007 على أي دعم من الدولة سواء كان ماليا مباشرا أو في شكل إشهار (إعلانات). وقد تواصل قمع التكتل و تهميشه و حرمان أمينه العام الدكتور مصطفى بن جعفر من الترشح لرئاسة الجمهورية.عكما تم إسقاط 17 من قائماته الأربع و العشرين في الانتخابات التشريعية الأخيرة (أكتوبر 2009) بسبب رفضه التواطؤ مع نظام ال رئيلمخوعو عدم دخوله في دائرة المؤيّدين.

وإن التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ليعتز بنضاله وصموده وثباته على المبادئ الوطنية والديمقراطية وإسهامه بذلك في التمهيد لثورة الحرية والكرامة التي قضت على الاستبداد والفساد في 14 جانفي 2011. وقد كان التكتل في طليعة المساندين للثورة والعمل الرصين على تحقيق أهدافها الوطنية النبيلة، لذلك انسحب سريعا من حكومة محمد الغنوشي عندما تبين له أنها امتداد مقنّع لحكومة الطاغية بن علي.

يعمل التكتل، منذ تأسيسه، على تحقيق المبادئ الثلاثة التالية: الديمقراطية والعدالة الاجتماعية و دعم الهوية العربية الإسلامية الحداثية للشعب التونسي.

وقد بلور التكتل مبادئه الرئيسية الثلاثة في وثائق تأسيسه (1994) واختياراته وتوجّهاته (1996) وعبر نضاله الميداني الطويل وكذلك في اللوائح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والشبابية التي صادق عليها وأصدرها بمناسبة مؤتمره الأول في 29 و 30 ماي 2009.

للتكتل مكاتب جهوية (جامعات الحزب) في كل مراكز الولايات و فروع في عديد معتمديات و في مؤتمره الذي انعقد في ماي 2009 انتخب الحزب مجلسا وطنيا يتركب من 60 عضوا ومكتبا سياسيا يتكون من 13 عضوا.

وللتكتل تنظيم شبابي هو منظمة الشباب الاشتراكي الديمقراطي. والتكتل عضو فاعل في رابطة الأحزاب الاشتراكية الدولية والمؤتمر القومي العربي ورابطة الأحزاب الديمقراطية العربية. وتربطه علاقات تعاون وصداقة مع أحزاب وطنية وعربية وأجنبية عديدة.

مقدمة

في يوم 23 أكتوبر 2011، سوف يتولى المواطنون التونسيون، داخل تونس وخارجها، تدوين صفحة جديدة للجمهورية التونسية الثانية وان كان التكتل تارخيا حزبا وطنيا معارضا للدكتاتورية فانه أصبح اليوم يمثل نقطة تلاقي قوى ديمقراطية تسعى الى بناء الجمهورية التونسية الثانية . وفي هذا الصدد يقترح التكتل أن نتولى معا تقديم نظرتنا لبلادنا وأن نقدّم معا الحلول والمقترحات للأزمات القيمية المادية التي نجابهها. وبناء على ذلك، سوف نتولى معا صياغة دستورنا بندا بندا.

وقد عبّر التونسيون عن رفضهم لتشتت ثم تلاشي قيّم العمل والحرية والعدالة والتضامن، هذه القيم المترابطة مع بعضها البعض بشكل حميمي هي التي استلهم منها التكتل جذوره منذ سنة 1994. وهي الطموحات التي من أجلها ضحّى شهداؤنا بحياتهم و التي سيعمل التكتل على تحقيقها حتّى تتألق تونس إلى الأبد.

لقد ظلّ التونسيون يعانون من تفشي البطالة ويتساءلون عن مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، ويعانون من تنظيم العمل الذي أنتج الخصاصة والحرمان وفي أذهانهم تساؤلات حول العدالة الاجتماعية، ويتعاملون مع صناديق تضامن وهمية أثارت تمرّدهم على الاختلال الجهوي، ويتعايشون مع نظام نخرته الرشوة والفساد المتفشي في كامل مكوناته. وهم اليوم يتطلعون الى نظام ديمقراطي والى ارساء دولة قانون ويتطلعون الى ارساء مجتمع عادل.

وبناء على ذلك فإن التكتّل الديمقراطي يعمل من أجل القطع الحقيقي مع منظومة الاستبداد التي هيمنت على البلاد على امتداد 23 سنة. و يطرح مشروعا مجتمعيا ونموذجا تنمويا ينبني على عقد اجتماعي حقيقي عادل ومتوازن يضمن التنمية المستديمة والتوازن الإجتماعي .

وتبعا لذلك، فإن تعهداتنا إزاء تونس تتمثل في بناء مجتمع ديمقراطي وحرّ قادر على رفع أربعة تحديات كبرى :

1. بناء **دولة قانون** تجسم السلطات و السلطات المضادة و إرساء مبادئ جديدة في الحكم.
2. بناء **اقتصاد متين و عادل** يدفع القدرة التنافسية و يعززها ويقلص من الفوارق الجهوية والاجتماعية ويعيد للعمل قيمته الأصيلة.
3. مقاومة الفقر و الخصاصة والحرمان لتمكين التونسيين من التطلع إلى **حياة كريمة** .
4. تجديد العهد مع **مجتمع المواطنة** قصد ضمان حكومة ديمقراطية و مناخ عيش متناغم.

وبناء على ذلك فإنّ الرهان الجوهري يتمثل في ان يحتل كافة المواطنين التونسيين الموقع الذي هم به جديرون، أي في صميم المجتمع. وعلى هذه الصفحة الجديدة لتونس، فإن رفاه المواطن التونسي وسعادته وكرامته سوف تمثل الأهداف الرئيسية للتكتّل. وبالتالي فإن السياسة والاقتصاد ومؤسسات الدولة سوف تكون مجرد وسائل و أدوات في خدمة المواطن.

برنامجنا

1 • دستور جديد يحفظ المكاسب و يقطع مع الاستبداد و يؤسس لجمهورية ثانية

- تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، نظامها جمهوري، لغتها العربية و دينها الاسلام تفصل بين المجال السياسي و المجال الديني و منفتحة على القيم الكونية.
- إرساء نظام سياسي يؤمّن الديمقراطية والاستقرار ويضمن التوازن والفصل بين السلط.
- إقرار الحريات الفردية و العامة و الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ضمن الدستور و جعلها غير قابلة للمراجعة.
- إرساء دولة القانون كمنظومة فعلية.
- إرساء آليات لضمان مراقبة مختلف السلط.

2 • مبادئ جديدة في الحكم لإرساء دولة القانون

- ضمان المساواة و حقوق المواطن أمام منظومة قضائيّة مستقلّة.
- التخلص من الفوارق الجهوية عبر المشاركة السياسية للمواطن في إطار الهياكل الجهوية و المحلية المنتخبة و عبر آليات التواصل معه.
- ضمان الإعلام الحرّ و التعددي.
- تعصير الإدارة و آلياتها و تحسين كفاءة مواردها البشريّة خدمة لمصلحة المواطن.
- إعادة تأهيل و هيكلة قوات الأمن الداخلي لضمان حيادها و عودة الثقة بينها و بين المواطن.
- تعزيز دور قوات الجيش الوطني كرافد من روافد النظام الجمهوري و الذود عن الوطن.

3 • توجهات جديدة و رائدة في السياسة الخارجية

- إعادة بناء سياسة خارجية منسجمة مع طموحات شعبنا و انتمائه الحضاري و علاقات دولية تهدف الى تحقّيق الاندماج المغاربي و المتوسطي و العربي و الافريقي.

4 • منوال تنموي جديد من أجل اقتصاد متين وعادل

- سيتولى القيام بإجراءات فوريّة تعزز الانتعاش الاقتصادي و تدفع التشغيل وتمكّن من التصرف في مخلفات النظام السابق.
- سنعيد للدولة دورها التعديلي والضامن للانسجام الاجتماعي و للتنمية المستديمة.

- سنحرص على دفع الاستثمار وروح المبادرة في إطار نموذج تنموي جديد.
- سنرسي إجراءات عملية وفعالة قصد تعزيز ثقافة المؤسسة المواطنية.
- سنعمل علي تعصير إدارة الضرائب وتبسيط المنظومة الجبائية.
- سنسعى الى تقليص التفاوت بين الجهات و تعزيز تطور اقتصادي متوازن.
- سنعمل من أجل اقتصاد متفتح على المزيد من الأسواق الدولية.
- سنعمل على جعل الفلاح جوهر إستراتجية التنمية الفلاحية.
- سنسعى لتعزيز القطاع السياحي و ضمان ديمومة نشاطه.
- سنسعى للإرتقاء بتونس حتّى تصبح قطبا للخدمات.
- سنسعى الى ارساء اطار جديد لقطاع التجارة
- سنعمل على جعل صناعاتنا مبتكرة و ذات قدرة تنافسيّة ومتماسكة.
- سنحرص على مواكبة الدّيناميكيّة العالميّة حول الطّاقات المتجدّدة.

5 • مشروع مجتمعي عادل يهدف الى حياة كريمة

- من خلال التصدي للأوضاع الاجتماعية الهشة و الفقر و الخصاصة سوف نمكن المواطنين من استعادة الثقة في مستقبل واعد.
- سعيا إلى ضمان الحق في حياة كريمة سوف نتولى تطوير المقدرة الشرائية لجميع التونسيين.
- سنسعى الى تطوير المعيش اليومي للتونسيين و تمكين كافة المواطنين من الحياة الكريمة و ظروف عيش أفضل.
- إنّ ثورة الكرامة ستكون كذلك ثورة في مجال التربية الوطنية من أجل الحقّ في نظام تربوي يتميّز بالجودة.

6 • مناخ عيش متناغم لبناء مجتمع المواطنة

- سنعمل من أجل تسيير أفضل للإدارة والمصالح العمومية ولمصالح الأمن حتى تكون في خدمة المجتمع
- سنعمل من أجل أن تكون العائلة مرفّهة وموحّدة فتعي اكثر بالمواطنة وتساهم في تطوير البلاد.
- سنعمل من أجل أن تكون الثقافة موجّهة إلى كافّة المواطنين و حقّا من حقوقهم.
- سنعمل من أجل ان يكون التونسي المقيم في الخارج مواطنا كامل الحقوق، و سنسهر على احترام كل حقوقه في بلد اقامته.
- سنعمل من أجل إطار عيش يتميّز بالجودة ويتلاءم مع متطلبات البيئة من أجل تطوّر عائلي متماسك

البرنامج السياسي

دستور جديد يحفظ المكاسب و يقطع مع الاستبداد و يؤسس لجمهورية ثانية

تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، نظامها جمهوري، لغتها العربية و دينها الاسلام تفصل بين المجال السياسي و المجال الديني و منفتحة على القيم الكونية

1. دولة نظامها جمهوري مدني قائم على مؤسسات منتخبة تجسم سيادة الشعب. الدولة تحفظ هوية الشعب التونسي وتضمن حرية المعتقد
2. هوية الشعب التونسي متجذرة في عروبتها و إسلامها، ثرية بتنوع نسيجها الحضاري، متفاعلة تفاعلا خلاقا مع قيم الحداثة، منفتحة على حضارات العالم
3. الدولة تسهر على ترسيخ اللغة العربية وعلى إشعاعها مع الانفتاح على اللغات الأجنبية و على مختلف الثقافات و الحضارات
4. الدولة تسهر على رعاية دور العبادة و تضمن حيادها و ترفض توظيف الدين في السياسة و السياسة في الدين

إرساء نظام سياسي يؤمّن الديمقراطية و الاستقرار و يضمن التوازن و الفصل بين السلط

5. تحديد واضح لصلاحيات كل سلطة و لآليات المساءلة و الرقابة بينها
6. ضمان استقلالية السلطة القضائية
7. رئيس الجمهورية منتخب انتخابا عاما و مباشرا لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويتم اختيار الوزير الاول من صلب الاغلبية البرلمانية
8. تحديد دقيق لصلاحيات و مهام رئيس الدولة ومهام الحكومة بما يحقق التوازن بينهما
9. تنظيم عمل البرلمان و تحديد دوره التشريعي و دوره الرقابي لعمل الحكومة. البرلمان يشارك الحكومة في حق عرض القوانين

إقرار الحريات الفردية و العامة و الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ضمن الدستور و جعلها غير قابلة للمراجعة

10. إقرار الحقوق و الحريات العامة و الفردية خاصة تلك المتعلقة بالحرمة الجسدية للفرد و كرامته
11. تحقيق مبادئ المساواة الكاملة بين المرأة و الرجل
12. تجسيم مبادئ العدالة الاجتماعية و تكريس المساواة بين الأفراد و الفئات و الأجيال و الجهات
13. ضمان حق العيش في بيئة سليمة، متوازنة و مستدامة و اعتباره من الحقوق الأساسية
14. جعل الأحكام العامة للدستور، المتعلقة بطبيعة النظام الجمهوري و بالحقوق و الحريات غير قابلة للمراجعة

إرساء دولة القانون كمنظومة فعلية

15. تحديد صلاحيات الإدارة المركزيّة و تنظيم علاقتها بالسلط و المؤسسات الجهوية
16. ضمان انتخاب الهياكل المحلية و الجهوية و تمثيليتها و اسنادها صلاحيات تقريرية
17. ضمان استقلالية دائرة المحاسبات ونشر تقاريرها للعموم
18. تكريس مبدأ "القانون فوق الجميع" واعتبار القضاء المستقل الضامن لتطبيقه

إرساء آليات لضمان مراقبة مختلف السلط

19. إنشاء محكمة دستورية تراقب دستوريّة القوانين و مدى احترام السلط لمجال صلاحياتها و للمبادئ و الحقوق الدستورية
20. لكل هيئة او مواطن حق الالتجاء للمحكمة الدستورية في مجال الحقوق و الحريات الدستورية بعد استيفاء كل درجات التقاضي

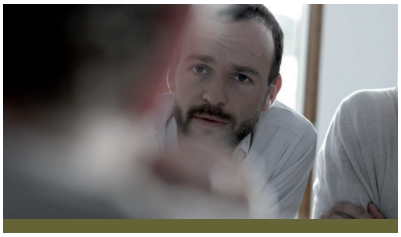

21 الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي له حق مساءلتها و حق التصويت على لائحة لوم طبق الإجراءات الدستورية

22 لرئيس الجمهورية الحق في حل البرلمان و الدعوة إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها وذلك مرة واحدة خلال الفترة الرئاسية

23 وضع آليات لضمان استقلالية هياكل المراقبة المالية و نجاعتها و شفافية عملها

مبادئ جديدة في الحكم لإرساء دولة القانون

ضمان المساواة و حقوق المواطن أمام منظومة قضائيّة مستقلّة

24 اعتماد مبدإ انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء

25 الحد من تبعية النيابة العمومية و ضمان استقلاليّة القاضي عبر معايير موضوعية للتعيين و التدرّج و الترقية و النقلة يضبطها المجلس الأعلى للقضاء

26 تحسين ظروف عمل القضاة على جميع المستويات بما يكفل نجاعة أفضل و اعتماد مبدأ اختصاص القاضي، الارتقاء بمنظومة التكوين و إحداث اختصاصات قضائية جديدة

27 تبني مسار العدالة الانتقاليّة التي تمكن من معرفة الحقيقة و المحاسبة العادلة و إنصاف الضحايا و انجاز الإصلاحات الضرورية لمنع العود و بلوغ المصالحة الوطنية

28 تمكين المتّهم من تواجد محاميه أثناء كل أطوار القضية ابتداء من ساعة الإيقاف و توفير الحصانة للمحامي أثناء الترافع

التخلص من الفوارق الجهوية عبر المشاركة السياسية للمواطن في إطار الهياكل الجهوية و المحلية المنتخبة و عبر آليات التواصل معه

29 احداث مجالس اقليمية منتخبة، تتعدد صلاحياتها وتتمتع باستقلالية إدارية ومالية و تمول من ميزانية الدولة و من الجباية المحلية

30 تمكين الإدارات الجهويّة من كلّ الإمكانيات والصلاحيات للقيام بدورها والتنسيق بينها و توضيح مسؤوليات هياكلها

31 تمكين المجالس البلدية المنتخبة من استقلالية إدارية و مالية أكبر و تمكينها من الإشراف على الجهاز الإداري البلدي

32 بعث فروع جهوية لدائرة المحاسبات للمحكمة الإدارية و تعزيز دورهما الرّقابي

33 تمكين الجهات و البلديات من المساعدة الفنيّة لتأطير و تأهيل مواردها البشريّة وإعانتها على بعث المشاريع الملائمة

ضمان الإعلام الحرّ و التعددي

34 بعث هيئة إشراف فاعلة، متوازنة التركيبة و مستقلّة ضامنة لاعلام حر و تعددي و ساهرة على أخلاقيات المهنة

35 أخذ الخصوصيّات القطاعية للاعلام بعين الاعتبار، الارتقاء بالتشريعات لمواكبة تطور تكنولوجيا الاتصال و ضبط طرق و مقاييس علمية لمؤسسات قياسات الرأي العام و قيس الاستماع و رفع العراقيل امامها

36 ضمان التكوين الحسن للصّحفيّين و تأهيلهم و ضمان حقّهم في الاحتفاظ بسرية مصادرهم وفي الوصول إلى المعلومة الرسمية

37 تحديد دور وسائل الإعلام العموميّة و مهامها و الإقرار بمبدإ حيادها مع ضرورة استشارة الحكومة لمجلس النواب في تعيين المسؤولين الاوائل عليها و بعث قناة برلمانية تنقل على المباشر مداولات المجالس لضمان شفافيتها

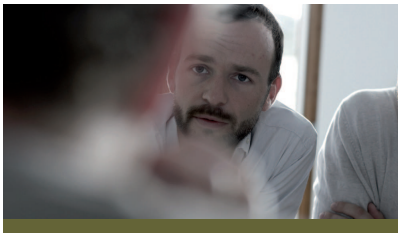

تعصير الإدارة و آلياتها و تحسين كفاءة مواردها البشريّة خدمة لمصلحة المواطن

38 اعتماد نظام الحصّة المسترسلة على خمسة أيام في التوقيت الإداري و إقرار حصّة مسائية موحّدة لكل الإدارات ذات العلاقة المباشرة مع المواطن

39 اعتماد آليات و مقاييس موضوعيّة و علميّة لتقييم مردودية الموظف و ربط مساره المهني بأدائه، مع ضمان الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في كامل أجهزة الإدارة و هياكلها

40 ضمان حياد الإدارة وتحسين ادائها و نجاعتها واعتماد "التصرّف حسب الأهداف" لتدعيم روح المبادرة والمسؤولية لدى الموظف

41 ضمان شفافيّة المناظرات الادارية و مصداقيتها في كل مراحلها (من شروط التناظر الى إعلان النتائج)

إعادة تأهيل و هيكلة قوات الأمن الداخلي لضمان حيادها و عودة الثقة بينها و بين المواطن

42 جعل مهمة وزارة الداخلية و وظائفها المختلفة في احترام تام لمقتضيات الدستور الوطني و الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

43 اعادة تنظيم هياكل وزارة الداخلية و اليات التنسيق بينها، مع تطويرسياسة التدرج في الرتب

44 إعادة النظر في منظومة تكوين قوات الأمن الداخلي بما يتوافق مع معايير حقوق الانسان و شروط بناء مؤسسات أمنية في خدمة الوطن و المواطن

تعزيز دور قوات الجيش الوطني كرافد من روافد النظام الجمهوري و الذود عن الوطن

45 اعادة النظر في تنظيم وزارة الدفاع الوطني بما يضمن حياد المؤسسة العسكرية و يعزز دورها في صيانة الوطن و استقلاله في ظل دولة ديمقراطية

توجهات جديدة و رائدة في السياسة الخارجية

إعادة بناء سياسة خارجية منسجمة مع طموحات شعبنا و انتمائه الحضاري و علاقات دولية تهدف الى تحقيق الاندماج المغاربي و المتوسطي و العربي و الافريقي

46 وضع أسس جديدة للصرح المغاربي و اعادة بناء العلاقات المغاربية، وخاصة بإنشاء برلمان مغاربي منتخب مباشرة من طرف الشعوب المغاربية

47 تفعيل رصيد الثورة لتطوير الفكر الديمقراطي و إنشاء اتحاد عربي ديمقراطي ونصرة قضايا التحرر في الوطن العربي. والعمل بوجه خاص و في كل المستويات على مناصرة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

48 تطوير العلاقات بين العرب والأفارقة في إطار استراتيجية تخدم المصالح المشتركة

49 مراجعة اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية بما يكفل تنمية متقاسمة و رخاء مشتركا و السعي الى اقامة شراكة عربية أوروبية متوازنة

50 صيانة استقلالية القرار الوطني في علاقاتنا الدولية و دعم العلاقات مع البلدان الصاعدة مع تفعيل دور تونس في المنظومة الأممية و خاصة في إطار حركة عدم الانحياز

منوال تنموي جديد
من أجل اقتصاد متين وعادل

إن تحقيق العمل اللائق والرفاه للجميع يتطلب التحول إلى منوال تنموي جديد ينبني على علاقات اجتماعية متطورة ويشجع على الرقي العلمي والتكنولوجي وعلى الإبداع والإنتاج وعلى النمو الاقتصادي وتنمية القدرة التنافسية إن التعاون والانسجام بين كل الأطراف المؤثرة في عوامل الإنتاج شرطان أساسيّان لتحقيق نمو سريع علما وإن هذا الانسجام لن يكرس ولن يدوم بدون توزيع عادل لثمار النمو وضمان كرامة العامل ومقاومة الفقر والتهميش

سنتولى القيام بإجراءات فوريّة تعزز الانتعاش الاقتصادي و تدفع التشغيل وتمكّن من التصرف في مخلّفات النظام السابق.

51 سوف نحرص على إستعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين من خلال استرجاع الظروف الامنية والاجتماعية الملائمة. كما سنسعى في أقرب الآجال الممكنة الى مساندة المؤسسات التي تعاني من صعوبات اقتصادية حتّى يتسنى لها استعادة قدراتها الانتاجية و مستوى انتاجيتها ونموّها، لاسيّما عن طريق دعم المؤسسات المالية لها.

52 سنتولى إحداث 100 ألف موطن شغل لائق في القطاع العام، في إطار برامج وطنية ذات أداء اجتماعي وتدعم المرافق الاجتماعية بالموارد البشرية اللازمة مثلا في مجال الخدمات على مستوى الجماعات المحلية. مع إعطاء الأولوية للعاطلين عن العمل الذين طالت فترة بطالتهم.

53 سوف نحرص على دعم وتعزيز خدمات الوساطة في مجال التشغيل في المناطق المحرومة (مكاتب التشغيل، النسيج الجمعياتي، القطاع الخاص)، وآليات الرسكلة وإعادة التأهيل قصد التقليص من فترات إعادة الإدماج، ولتحقيق ذلك سيتمّ إرساء إطار قانوني قصد تشجيع المؤسسات على استقبال المتربصين والإحاطة بهم.

54 سوف نتولى وضع وتنفيذ إجراءات مستعجلة قصد استعادة كافة أملاك و مؤسسات المقربين من النظام السابق وإسناد مهام إدارتها والتصرف فيها إلى مؤسسة خاضعة إلى إطار قانوني ملائم قصد إضفاء الشفافية والجدوى.

سنعيد للدولة دورها التعديلي والضامن للانسجام الاجتماعي و للتنمية المستديمة.

55 بترسيخ دورها ألتعديلي و التخطيطي لاسيما في مجال البني الأساسية الوطنية والقطاعات الإستراتيجية وحماية المؤسسات وكضامن للخدمات العمومية وللعدالة الاجتماعية. سيكون للدولة أيضا دور في دعم الإستثمار في القطاع الخاص وتنمية قدرته التنافسية. كما سيشمل دورها تعزيز مشاركة الأطراف الإجتماعية وخلق المناخ الملائم لإطلاق حوار حقيقي بينها.

سنحرص على دفع الاستثمار وروح المبادرة في إطار نموذج تنموي جديد.

56 بتطوير أهم دوافع وحوافز الاستثمار وهي :
مناخ الاستثمار وجودة المؤسسات ومقاومة الفساد و البنية الأساسية بمختلف فروعها و كفاءة ووفرة القوى العاملة.
ونقترح أيضا التخفيض في النسبة العامة للضريبة على الشركات من 30 إلى 25% ودعم الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تتولى اعادة استثمار مرابيحها وإحداث آليات جديدة لتشجيع مجالي البحث والابتكار والاستثمار فى الجهات ذات الأولويةوخلق مواطن الشغل خاصة لأصحاب الكفاءات العليا.

57 في إطار الحرص على ضمان الشفافية والجدوى، سنبادر بإطلاق برنامج لإعادة هيكلة القطاع البنكي من الناحية المالية والتنظيمية وذلك وفقا للمعايير الدولية. وسيمكن هذا البرنامج البنوك من الإضطلاع بدور أفضل في مجال تطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وفضلا عن ذلك سوف نحرص على تعزيز شبكة العلاقات البنكية بهدف تطوير إنتاجية هذا القطاع والتقليص من التكاليف الحالية لتمويلات المشاريع.

58 سوف نتولى إعطاء الأولوية لوضع وتنفيذ المنظومات الكفيلة بتوفير الضمانات للقروض اللازمة للمؤسسات، و سنشجّع الشركات ذات رأس المال "مخاطر" على أن تلعب الدور الموكل لها في مجال التمويل على الوجه المطلوب . وسنخلص المؤسسات من أثر دفع الأقساط الإحتياطية والتسبقات الأخرى على سيولتها.

59 سوف نتولى وضع وتنفيذ منظومة فعالة للمساندة والضمان من طرف الدولة لفائدة الباعثين الشبان و لتوجيه الطاقات التمويلية للبنوك نحو استثمارات الباعثين المبتكرين والمنتجين عوضا عن الاستثمارات المضاربية .في هذا الصدد سنتولى تعصير التشريعات الجاري بها العمل لتيسير تموقع مؤسساتنا على الصعيد الدولي. وسيتم تطوير القروض الصغرى حتى يصبح بعث المؤسسات في متناول أكبر عدد ممكن من الباعثين.

سنرسي إجراءات عملية وفعالة قصد تعزيز ثقافة المؤسسة المواطنية.

60 سنعمل على تطوير المؤسسة القائمة على مبادئ المواطنة من خلال حوار اجتماعي مبني على الربح المشترك يضمن تكافؤ الحظوظ بين مختلف الأطراف الاجتماعية يتم تجسيمه بإبرام العقد الاجتماعي. كما سنعمل على تطوير الإطار القانوني للشغل من خلال إدماج الأطراف الاجتماعية في مراجعة الاتفاقيات المشتركة.

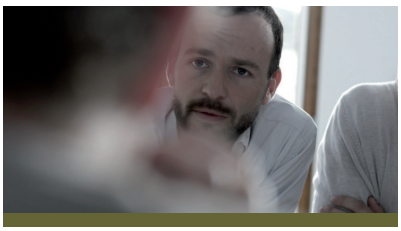

سنعمل علي تعصير إدارة الضرائب وتبسيط المنظومة الجبائية.

61 سنسعى إلى ضمان منظومة جبائية قائمة على العدل والإنصاف تمكن في نفس الوقت من ضمان العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي. كما سنعمل في أقرب وقت ممكن على وضع وتنفيذ كافة الشروط الضرورية لتطوير استخلاص الضرائب والتقليص من التهرب الجبائي.

سنسعى الى تقليص التفاوت بين الجهات و تعزيز تطور اقتصادي متوازن.

62 سنتولى فك عزلة المناطق الداخلية من خلال تقسيم أفقي للتراب التونسي إلى 5 أقاليم كبرى أكثر توازنا وقائمة على الخدمات والسياحة والفلاحة والصناعة مع ضمان التقارب على مستوى حجم المعاملات وعدد السكان والتكامل بين القطاعات.
و لضمان نمو متناسق سوف تتمتع هذه الجهات بالاستقلالية وتنتفع ببرنامج وطني ملائم على مستوى البنية التحتية واللوجستية.

سنعمل من أجل اقتصاد متفتح على المزيد من الأسواق الدولية

63 سنحرص على ضمان كافة الشروط الضرورية الكفيلة بمزيد انفتاح إقتصادي على الأسواق الدولية وذلك من خلال تعزيز علاقاتنا مع شركائنا الأروبيين، وفضلا عن ذلك سوف نتولى إعطاء الأولوية الكبرى لتطوير علاقاتنا مع بلدان المغرب العربي والبلدان العربية عامة وإفريقيا وكذلك الدول التي تشهد نسق نموّ مرتفع.

سنعمل على جعل الفلاح جوهر استراتجية التنمية الفلاحية.

64 سندعم التنمية الريفية المندمجة و سنعزز مكانة الفلاح من خلال التقليص من عدد الوسطاء بين المنتج و المستهلك. كما سنحرص على تشجيع وتحفيز الفلاحين على البحث عن الاجراءات التوافقية حتّى يتمكّنوا من تطوير مردوديتهم، و فضلا عن ذلك سوف نحرص على تسهيل الإنتفاع بالتّمويلات التي سنسعى إلى ملائمتها مع واقع المواسم الفلاحية. كما سنتولّى وضع وتنفيذ آليّات تمكّن من إعادة جدولة ديون الفلّاحين و مسح ديون الضعاف منهم في حد 4000 د

65 سوف نتولّى إعطاء الأولويّة الكبرى لتسوية الوضعيّة العقّاريّة للأراضي الفلاحيّة و التّشجيع على التّصدّي لتجزئة الأراضي.كما سنتولّى وضع و تنفيذإستراتجيّة وطنيّة للمحافظة على الماء و التّربة

سنسعى لتعزيز القطاع السياحي و ضمان ديمومة نشاطه

66 لتعزيز القطاع السّياحي وضمان ديمومة نشاطه، سوف نشجّع على تجديد النّزل مع القيام بتدقيق للدّيون حتّى يتسنّى التّأهيل الشّامل للوحدات السّياحيّة النّاشطة إقتصاديّا وذلك في أسرع الآجال الممكنة. كما سوف نشجّع على خلق وإبتكار منتوجات سياحيّة ذات جودة وأكثر تنوّعا. وسوف نعمل على تطوير و ترويج منتوجاتنا السّياحيّة لا سيّما من خلال وضع وتنفيذ منظومات للبيع و التّرويج أكثر حداثة. و فضلا عن ذلك سوف نتولّى وضع وتنفيذ سياسة تكوين فعّالة تشمل مختلف مهن السّياحة و لا سيّما الأدلّاء السّياحيين. كماسنحرص على التّعجيل بفتح فضائنا لضمان استقلاليّةأكبر لسياحتنا، لاسيّما مع الوكالات السياحية الأجنبية.

سنسعى للإرتقاء بتونس حتّى تصبح قطبا للخدمات

67 سوف نحرص على ضمان كافّة الشّروط و كذلك الإطار الضّروري حتّى تصبح تونس مركزا إقليميّا للخدمات و لا سيّما في قطاعات تكنولوجيا المعلومات و الصّحة و الخدمات اللّوجستيّة. هذا فضلا عن إستعداداتنا على المدى الطّويل حتّى تصبح تونس مركزا ماليّا.

و سنسعى الى ارساء اطار جديد لقطاع التجارة.

68 سوف نتولّى مراجعة التّشريعات المنظّمة لقطاع التّجارة و ذلك لضمان توازن أفضل بين التّجار الصّغار و الموزّعين الكبار

سنعمل على جعل صناعاتنا مبتكرة و ذات قدرة تنافسيّة ومتماسكة:

69 سوف نحرص على إحداث أقطاب اقتصادية متكاملة تمكّن من الإدماج القطاعي الحقيقي فضلا عن تمكين المناطق المرفنيّة من الوسائل الضّروريّة الكفيلة بتطوير البنية اللّوجستيّة الصّناعيّة. كما سنحرص على تحفيز و تشجيع المؤسّسات على الإستثمار في البحث و التّنمية و الإبتكار مع تعزيز علاقات الشّراكة الدّولية و النّمو في المغرب العربي و إفريقيا.

سنحرص على مواكبة الدّيناميكيّة العالميّة حول الطّاقات المتجدّدة،

70 سوف نحرص على أن نجعل من الطّاقات المتجدّدة محرّكا لنموّنا وقطاعا استراتيجيا في اقتصادنا و سنبعث في الارياف و المدن مشاريع بيئية مستديمة

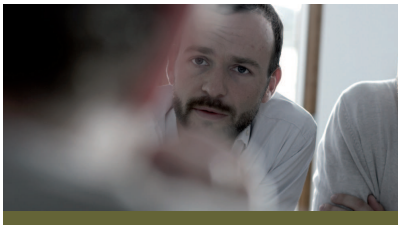

مشروع مجتمعي عادل يهدف الى حياة كريمة

من خلال التصدي للأوضاع الاجتماعية الهشة و الفقر الخصاصة سوف نمكن المواطنين من استعادة الثقة في مستقبل واعد

71 سعيا إلى مساعدة أكثر من 1.2 مليون تونسي على الخروج من الخصاصة والحرمان نقترح إطلاق مخطط وطني يضمن للفئات الأكثر احتياجا برامج ملائمة لإعادة الإدماج إلى جانب الانتفاع المتكافئ بالسكن والنقل و العلاج

72 و تبعا لذلك سوف نتولى وضع وتنفيذ مساهمة التضامن التي يتم اقتطاعها انطلاقا من توظيف جبائي على عمليات تحويل أرباح الأسهم و على القيم المضافة العقارية وضرائب أخرى على الأنشطة المعتمدة (المغازات الكبرى، مشغلو خدمات الاتصال، وكلاء بيع السيارات، قطاع البنوك و التأمين).

73 سوف نتولى تدريجيا احداث صندوق للتأمين على البطالة.

74 سوف نتولى إعادة تنظيم الأسواق غير الرسمية و تسهيل ادماج أكثر من 1.4 مليون عامل في القطاع غير الرسمي من خلال منحهم بطاقات مهنية وتمتعيهم بالتغطية الاجتماعية. كما سنتولى تنظيم وتعديل هذه الأسواق بصفة تدريجية بهدف إدماجهم بصفة كلية في الدورة الاقتصادية.

سعيا إلى ضمان الحق في حياة كريمة لكافة المواطنين سوف نتولى تطوير المقدرة الشرائية لجميع التونسيين

75 سوف نتولى مراجعة تعريف وتركيبة مؤشرات الأسعاروإعادة تقييم الأجور على هذا الأساس و لاسيما الأجر الأدنى الصناعي المضمون والأجر الأدنى ألفلاحي المضمون والأجور المنخفضة

76 سوف نتولى مراجعة طريقة احتساب الضرائب على الدخل من خلال توسيع الإعفاء الجبائي للمداخيل السنوية التي تقل عن 3500 دينار مع إحداث معايير جبائية جديدة للمداخيل الأكثر ارتفاعا.

سنسعى الى تطوير المعيش اليومي للتونسيين و تمكين كافة المواطنين من الحياة الكريمة و ظروف عيش أفضل

77 سوف نتولى اطلاق سياسة تعطي الأولوية للنقل العمومي المشترك و تمكن من تطوير وجوده ونوعيّته و تقليص مدة تنقل التونسين، و ذلك من خلال اعادة تنظيم مسالك النقل قصد الحدّ من اختناق المناطق ذات الكثافة السكنية المرتفعة. كما سينتفع المواطنون الذين يعانون من الحرمان و الخصاصة بتعريفات ذات امتيازات على مستوى النقل.

78 سوف نتولى وضع و تنفيذ سياسة كبرى للسكن الاجتماعي و ذلك بهدف ضمان مسكن لائق لكافة التونسيين. و فضلا عن ذلك يتعين اصدار قانون يجسد تنظيم السكن الفوضوي و ذلك في اطار مخطط التهيئة الترابية.

79 سوف نتولى إحداث وزارة للصحة و الحيطة الاجتماعية تتمثل مهامها في ضمان سياسة للتكفل بالعلاج بصفة عادلة و فعالة مما يمكن من اسداء خدمات ملائمة و ذات جودة لكافة المواطنين.

80 سوف نحرص على انتفاع كافة التونسين بخدمات العلاج من خلال التركيز المتكافئ للمؤسسات القادرة على علاج معظم الأمراض في كافة تراب الجمهورية.
وفضلا عن ذلك سوف نتولى القيام بإصلاحات تهدف الى تنظيم أفضل لتمويل القطاع الصحي. وسوف تمكن مساهمة التضامن تمويل هذا الإجراء.

إنّ ثورة الكرامة ستكون كذلك ثورة في مجال التربية الوطنية من أجل الحقّ في نظام تربوي يتميّز بالجودة

81 إنّ طموحنا يتمثل في تكوين شباب يتميز بروح المواطنة والاستقلالية والقدرة على الخلق والإبداع، وذلك من خلال تمتيع كافة الأطفال التونسيين بتعليم أساسي إجباري وذي جودة ومجاني. وسوف يشمل هذا التعليم السنة التحضيرية وأنشطة الدّعم المدرسي الموجهة للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات.

82 ولتحقيق ذلك سوف نتولى وضع وتنفيذ إصلاحات هيكليّة للنظام التربوي، ويستوجب ذلك إعادة تحديد الأهداف البيداغوجية ومنهجيّة التدريس والبرامج التعليمية. وسوف يتمّ تنفيذ هذا الإصلاح بفضل عمل جماعي يشارك فيه كافة الفاعلين التربويين والأطراف المعنية الأخرى.

83 سوف نتولى اعتماد هيكلة جديدة للتعليم الثانوي على مسلكين رئيسيين اثنين: التعليم العام والتعليم التكنولوجي مع ربطهما ببعضهما من خلال معابر، وسوف يتركز التعليم التكنولوجي على الشّعب ذات التشغيلية المرتفعة . كما سوف يمكّن من الإرتقاء إلى كافة مستويات الشهادات التي تفضي إلى التعليم العالي.

84 نقترح إرساء مرصد وطني مستقل يمكّن من اعتماد مقاربة استشرافية للتعليم تكون متناغمة مع سوق الشغل ومهن المستقبل و تضمن جودة التعليم بكافة مراحله .

85 سوف نتولى إعطاء الأولوية الكبرى للحدّ من الانقطاع عن الدراسة من خلال إرساء هياكل المعاضدة الاجتماعية، وذلك من خلال تأمين المرافقة الإضافية داخل المناطق ذات الأولوية التربوية ومن خلال إحداث الحوافز الخصوصية لفائدة المدرسين العاملين بهذه المناطق.

86 سوف نتولى إطلاق مهمة تقييمية أولية حول نجاعة الإصلاح المتعلق بمنظومة "أمد" (إجازة، ماجستير، دكتورا) في الجامعات، واتّخاذ الإجراءات التعديلية التي سيفضي إليها ذلك التقييم. في مرحلة ثانية وسعيا إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الشبان أثناء إختيار وممارسة المهن التي يرغبون فيها، سوف نتولى بصفة تدريجية إعادة صياغة منظومة جديدة للتوجيه الجامعي تمكّن من تحديد دقيق للمسار الجامعي الذي يلائم بين رغبة الطالب وقدراته وقابلية التشغيل.

87 وضع وتنفيذ برنامج طموح يهدف إلى منح المؤسسات الجامعية الاستقلالية اللازمة في مجال التصرّف والعلاقات مع عالم المؤسسات وذلك قصد مزيد تشريكها فيما يتعلّق بأهدافها ذات الصّلة بقابليّة التشغيل والاطلاع على المحيط الاقتصادي والاجتماعي. كما سيشمل إصلاح الجامعة أيضا مراجعة مسارات البحث الجامعي قصد إضفاء الاستقلالية والنجاعة عليه من خلال اعتماد أجندا وطنية تضبط أولويات البلاد وانتظاراتها و من خلال إسناد المزيد من المسؤوليات لمراكز البحث.

مناخ عيش متناغم لبناء مجتمع المواطنة

سنعمل من أجل تسيير أفضل للإدارة والمصالح العمومية ولمصالح الأمن حتى تكون في خدمة المجتمع

88 سنتصدى للإثراء الغير قانوني كما سنتولى إحداث لجان للتحقيق حول انتشار الرّشوة والفساد المالي داخل كلّ إدارة أو هيكل عمومي، وذلك قصد تشخيص أصل الدّاء والقضاء عليه. وسوف نتولى تكليف قضاة مستقلين ومعروفين بجدّيتهم قصد مباشرة قضايا الرّشوة والفساد المالي.

89 سوف نتولى اعتماد أسبوع العمل الذي يمتدّ على أربعين ساعة خلال خمسة أيام وذلك لضمان راحة أسبوعية بيومين متتاليين.

90 سوف نتولى إحداث خدمة شرطة الأحياء التي تتولى التدّخل بطريقة وقائية قصد الإحاطة بالمتساكنين وبثّ أجواء الثقة في صفوفهم. كما سنتولى تمكين أسلاك الأمن الأخرى من الوسائل الضرورية التي تضمن لهم النجاح في مهامهم وذلك فيما يتعلّق بعدد الأعوان والتجهيزات وظروف العمل.

سنعمل من أجل أن تكون العائلة مرفّهة وموحّدة فتعي اكثر بالمواطنة وتساهم في تطوير البلاد.

91 سوف نتولى التمديد في عطلة الأمومة وتشجيع المؤسسات على إحداث هياكل داخلية لحضانة الأطفال قصد ضمان تواجد الأولياء على مقربة من أطفالهم الصّغار.

92 سوف نتولى إعادة تأهيل دور الشباب وتشجيع الخواص على إحداث أماكن الترفيه الملائمة للأطفال وتنويع الأنشطة خارج المؤسسات التربوية مع الترفيع في عدد نوادي الرّياضة والثقافة ووسائل الإعلام الموجّهة للطفل.

93 سوف نحرص على الوقاية من الانحراف من خلال إطار لمتابعة الأطفال غير الرّاشدين كما سنسعى أيضا إلى تعزيز قانون حماية الأطفال غير الرّاشدين من التّسول المنظم والانحراف والتدخين والمخدرات والدّعارة.

94 سعيا إلى مقاومة أعمال العنف المسلطة على الجنس الاخر سوف نتولى إصدار قانون عام يرتكز على إعلان الأمم المتحدة المتعلّق بهذه المسألة ويتولى بالخصوص إدراج التنصيص على الاغتصاب الزّوجي وتجريم التحرش الجنسي.

سنعمل من أجل أن تكون الثقافة موجّهة إلى كافّة المواطنين و حقّا من حقوقهم.

95 سوف نتولى إبراز قيمة الجهات من خلال مظاهر الثقافة المحلية وجعل الثقافة عامة في جوهر النهوض بالإنسان. وهذا، فضلا عن تعميم فضاءات الخلق والإبداع والتكوين الثقافي والمكتبات داخل كافة التجمعات السّكنية.

96 سوف نتولى تشجيع الخواص على الاستثمار في الثقافة من خلال عمليات الإعفاء الجبائي وتمويل المؤسسات الثقافية وإحداث وكالة النهوض بالاستثمارات الثقافية.

سنعمل من أجل ان يكون التونسي المقيم في الخارج مواطنا كامل الحقوق، و سنسهر على احترام كل حقوقه في بلد اقامته.

97 سوف نحرص على أن يكون كلّ تونسي رافعا لواء بلاده في الخارج. ولهذا الغرض سوف نتولى تطوير البنية التحتية الثقافية بالخارج وذلك بالتعاون مع البلدان المغاربية والبعثات الدّيبلوماسية المحلية. كما سنعزّز وندعم إحداث وتنشيط الجمعيات المحلية التونسية.

98 سوف نتولى إعادة هيكلة مكتب التونسيين بالخارج ليصبح هيكلا للاستقبال بمختلف مكوناته (التشغيل، الشركات، الإجراءات، ..)

سنعمل من أجل إطار عيش يتميّز بالجودة ويتلاءم مع متطلبات البيئة من أجل تطوّر عائلي متماسك

99 سوف نتولى تطويرنصيب الطاقات المتجدّدة في منظومتنا الطاقية بفضل استنباط آليات التمويل الموّجهة للنجاعة على مستوى إستهلاك الطّاقة.

100 سوف نجعل من الجمالية العمرانية داخل الأحياء الشعبية إحدى أولوياتنا. كما سنسعى إلى تكثيف المساحات الخضراء وفضاءات الترفيه، فضلا عن فكّ عزلة الأحياء الشعبية وإضفاء الحيوية عليها. كما سنتولى تطوير المناطق الخضراء حول المراكز العمرانية بهدف الحدّ من التوسّع العمراني وتعزيز التنمية المستدامة بالمدن.

Pour réagir et débattre les propostions du programme Ettakatol et se tenir informé des réunions et tables rondes qui auront lieu dans toute la Tunisie pour discuter de nos propositions

rendez-vous sur :

للمحاورة و النقاش حول مقترحات برنامج التكتل و الاستفستار عن الاجتماعات و الملتقيات التي سيعقدها الحزب في جميع المدن التونسية حول مقترحات البرنامج

التحقوا بنا عبر الموقع:

www.ettakatol.org

21